دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي
** دراسة حالة الجزائر 2016-2021 **

The role of financial technology in promoting financial inclusion
** Algeria case 2016-2021 **

عبد الكريم بوغزالة أمحمد★[1]، الأخضر بن عمر[2]
[1] جامعة قاصدي مرباح، (الجزائر)، Boughazala@yahoo.fr
[2] جامعة حمه لخضر، (الجزائر)، lakhdar_ben82@yahoo.fr

تاريخ الإستلام: .../.../..... تاريخ قبول النشر: .../.../..... تاريخ النشر: ../.../.....

ملخص:

تعتبر التكنولوجيا المالية (فينتك) واحدة من أكثر الابتكارات الواعدة التي أوجدت حلولاً لمشاكل عدم المساواة والفقر وعدم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية. ففي الوقت الذي تشهد فيه الدول الصناعية و دول شرق آسيا تقدماً كبيراً من حيث تبني التكنولوجيا المالية ، فإن استخدامها في الدول العربية يكتسب زخمًا في السنوات الأخيرة كعامل تقني لتحسين الشمول المالي والوصول إلى الفقراء.

نستعرض في هذه الورقة البحثية كيف ساهمت التكنولوجيا المالية في دفع وتعزيز الشمول المالي بالجزائر في الفترة 2016-2021، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن الجزائر قامت بخطوات ملفته في عصرنة القطاع المصرفي مما حسن من معدلات الشمول المالي. الأمر الذي اتضح جلياً في تطور المؤشرات المحتسبة. فالتطور في مؤشرات التكنولوجيا المالية صاحبه تطور بنفس الاتجاه في مؤشرات الشمول المالي.

الكلمات مفتاحية: تكنولوجيا مالية؛ شمول مالي؛ فينتك؛ قطاع مصرفي؛ نفاذ مالي.

Abstract:

Fintech is considered one of the most promising innovations that can solve the problems of inequity, poverty and inaccessibility of financial services. While Western nations and East Asian are ahead in terms of fintech adoption, its utilization in Arab countries is just gaining momentum in recent years as a technology enabler to improve financial inclusion and reach out to the poor.

This paper examines how FinTech promoting financial inclusion in Algeria, In the period 2016-2021, where the results of the study concluded that Algeria took remarkable steps in modernizing the banking sector, which improved the rates of financial inclusion. Which was evident in the development of the calculated indicators. The development in the indicators of financial technology was accompanied by a development in the same direction in the indicators of financial inclusion

★عبد الكريم بوغزالة أمحمد.

Keywords: financial technology; financial inclusion; fintech; banking sector; financial access.

1. مقدمة:

ترتبط التكنولوجيا المالية ارتباطاً وثيقاً بالشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، حيث تعد التكنولوجيا المالية الرقمية من أهم الوسائل لتحقيق الشمول المالي. حيث إنها تعمل للمصلحة العامة وخلق فرص عمل والتي بدورها تقلل من معدلات الفقر ورفع مستوى التنمية وتوفير الخدمات المالية بطرق بسيطة وقليلة التكلفة، ولذا فإن الشمول المالي على المدى الطويل من الممكن أن يتزايد بسرعة عن طريق استخدام الخدمات المالية الرقمية والاقتصادية.

في هذا الاطار أولى البنك المركزي الجزائري اهتماماً واضحاً لهذا الموضوع، حيث انظم الى فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية والمشاركة في المؤتمرات والندوات الدولي والمحلية من أجل التنسيق والإفادة من تجارب الدول، والعمل على بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي في الجزائر، وجعل الشمول المالي أولوية قصوى وهدفاً رئيسياً في برامج التنمية. وعليه يمكن طرح إشكالية البحث على النحو التالي:

كيف يمكن للتقنيات المالية الحديثة دعم الجهود الرسمية لتحقيق الشمول المالي بالجزائر؟

هذا السؤال الرئيسي يقودنا لطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي التكنلوجيا المالية، وكيف تؤثر على الشمول المالي؟
- ماهي مؤشرات التكنلوجيا المالية والشمول المالي، وكيف تطورت بالجزائر؟

للاجابة على أسئلة البحث نضع الفرضيات التالية:

- تلعب التقنيات المالية دوراً رئيسياً في تسهيل النفاذ للخدمات المالية وتعميمها بما يحقق الشمول المالي.
- عرفت مؤشرات الشمول المالي بالجزائر تحسناً يرجع إلى تعميم التكنلوجيا المالية بالقطاع المصرفي.

سنعتمد في بحثنا هذا على المنهج الوصفي والتحليلي المقارن وذلك لوصف وتحليل الاشكالية المطروحة، والمنهج الإحصائي لتحليل البيانات المتحصل عليها. كما سنحاول تناول هذا البحث في ثلاثة عناصر رئيسية:

أولاً- التكنلوجيا المالية والشمول المالي في الأدبيات النظرية؛

ثانياً- أثر التكنلوجيا المالية على الشمول المالي؛

ثالثاً- أثر التكنلوجيا المالية على الشمول المالي بالجزائر.

2. التكنلوجيا المالية والشمول المالي في الأدبيات النظرية

يعدّ التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي، حيث يتّجه العملاء بشكل متزايد نحو تنفيذ معاملاتهم المصرفية من خلال التطبيقات الإلكترونية والحلول الذكية. وتتمتع التكنولوجيا المالية (Financial Technology – Fintech) بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية التقليدية، فالتكنولوجيا المالية

بإمكانها أن تجعل الخدمات المالية أسرع، وأرخص، وأكثر أمناً وشفافية وإتاحة، خصوصاً للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع القطاع المصرفي. من جهة أخرى، إن سرعة التطوّر في خدمات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة التي تُقدّم الحلول المالية المبتكرة التي تُحاكي ما تقدمه القطاعات المصرفية وتقوم بتبسيط العمليات المصرفية، يشكّل تهديداً يجب التحوّط منه واتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية التي تحقق سلامة ونزاهة واستقرار القطاع المصرفي والمالي، حيث تُمثّل التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة فرصاً وتحديات في الوقت عينه للمصارف والمؤسسات المالية (اتحاد المصارف العربية، 2019). فما هي التكنولوجيا المالية وما أهميتها في الرفع من مؤشرات الشمول المالي.

1.2 ماهية التكنولوجيا المالية (فينتك Fintech):

تُستخدم التكنولوجيا المالية (Fintech) لوصف التكنولوجيا الجديدة التي تسعى إلى تحسين واتمام تقديم الخدمات المالية واستخدامها. وتُستخدم التكنولوجيا المالية في جوهرها لمساعدة الشركات وأصحاب الأعمال والمستهلكين على إدارة عملياتهم المالية وعملياتهم وحياتهم المالية بشكل أفضل من خلال استخدام البرامج والخوارزميات المتخصصة المستخدمة على أجهزة الكمبيوتر ، وبشكل متزايد على الهواتف الذكية. والفينتك، الكلمة ، هي مزيج من "التكنولوجيا والمالية"(KAGAN, J. 2020).

عندما ظهرت التكنولوجيا المالية في القرن الحادي والعشرين، تم تطبيق المصطلح في البداية على التكنولوجيا المستخدمة في الأنظمة القاعدية للمؤسسات المالية القائمة في ذلك الحين. ثم توسعت إلى المزيد من الخدمات الموجهة نحو المستهلك وبالتالي تعريف أكثر توجهاً نحو المستهلك. حيث تشمل التكنولوجيا المالية اليوم الآن قطاعات وصناعات مختلفة مثل التعليم، والخدمات المصرفية للأفراد، وجمع الأموال وغير الربحية، وإدارة الاستثمار على سبيل المثال لا الحصر. كما تشمل هذه الاخيرة أيضًا تطوير واستخدام العملات المشفرة مثل البيتكوين. وعلى الرغم من أن هذا الجزء من التكنولوجيا المالية قد يجذب الاهتمام أكثر ومعظم عناوين الأخبار، إلا أن الأموال الكبيرة لا تزال تكمن في الصناعة المصرفية العالمية التقليدية ورأسمالها السوقي الذي يبلغ عدة تريليونات من الدولارات(KAGAN, J. 2020).

يُعرَّف موفر التكنولوجيا المالية على أنه فرد أو شركة تستخدم منصة تقنية، سواء عبر الإنترنت أو دون اتصال بالإنترنت، لتقديم خدمات مالية جديدة أو لتحسين تقديم الخدمات المالية الحالية. من الناحية المثالية، سيكون مقدم الخدمة مؤهلاً ليتم تسميته بمزود التكنولوجيا المالية إذا كان يستخدم التكنولوجيا (سواء عبر الإنترنت أو بدونها) لتوفير أو تحسين تقديم الخدمات المالية وتذليل العقبات لاسيما الوقت بين طلب الخدمة المالية والحصول عليها . (Peterson K. Ozili, 2018, 330)

وعليه يمكننا تعريف التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية. تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة.

2.2 أثر التكنلوجيا المالية على الشمول المالي

منذ سنة 2010 ، قادت مجموعة العشرين والبنك الدولي مبادرة زيادة الشمول المالي في البلدان النامية للمساعدة في الحد من مستويات الفقر في الاقتصادات النامية والصاعدة. يجذب اليوم موضوع أهمية استخدام التكنلوجيا المالية والشمول المالي للحد من الفقر والنمو الاقتصادي انتباه صانعي السياسات والأكاديميين ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدد القضايا التي لا تزال قائمة والتي إذا تم معالجتها يمكن أن تجعل التمويل الرقمي يعمل بشكل أفضل للأفراد والشركات والحكومات والاقتصاد. يتمتع التمويل الرقمي والشمول المالي بالعديد من الفوائد لمستخدمي الخدمات المالية والحكومات والاقتصاد مثل زيادة الوصول إلى التمويل بين الأفراد الفقراء، وتقليل تكلفة الوساطة المالية للبنوك ومقدمي التكنولوجيا المالية، وزيادة الإنفاق الإجمالي للحكومات (Peterson K. Ozili, 2018, 330). ويمكن التمييز بين أثرين مختلفين للتكنلوجيا المالية على الشمول المالي:

أولاً- إيجابياً: وذلك من خلال الأساس النظري للعلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي هو فرضية أن عددًا كبيرًا من السكان المستبعدين يمتلكون (أو يمتلكون) هاتفًا محمولاً ، وأن توفير الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة والأجهزة ذات الصلة يمكن أن يحسن الوصول إلى التمويل للسكان المستبعدين (البنك الدولي، 2014). شريطة أن يكون لدى السكان المستبعدين هاتف محمول واتصال إنترنت منخفض التكلفة، غالبًا ما يُتوقع أن يكون للإمداد المتزايد بالتمويل الرقمي آثار إيجابية على الشمول المالي يمكن ذكرها على النحو التالي (Peterson K. Ozili, 2018, 332):

- يمكن للتمويل الرقمي عند تطبيقه على حياة ذوي الدخل المنخفض والفقراء أن يحسن وصولهم إلى الخدمات الأساسية ، مما يؤدي إلى زيادة الشمول المالي في المناطق الريفية.
- يمكن للخدمات المالية الرقمية الموجهة إلى المجتمعات الريفية والفقيرة أن تحسن الوصول إلى التمويل لعملاء البنوك في المجتمعات الريفية والفقيرة الذين لا يستطيعون الوصول بسهولة إلى البنوك الموجودة في القطاع الرسمي بسبب ضعف شبكات النقل وساعات الانتظار الطويلة في القاعات المصرفية، والإرادة تقليل تواجد عملاء البنوك في فروع البنوك وتقليل التكلفة لأن البنك سيحتفظ بفروع أقل بكفاءة من حيث التكلفة ، وسيكون لانخفاض التكاليف آثار إيجابية على ربحية البنوك والشمول المالي في المجتمعات الريفية والفقيرة.
- يمكن أن يوفر التمويل الرقمي سهل الاستخدام منصة أكثر ملاءمة للأفراد لإجراء المعاملات المالية الأساسية بما في ذلك مدفوعات الكهرباء وإمدادات المياه وتحويل الأموال إلى العائلة والأصدقاء وما إلى ذلك.
- إذا كانت منصات التمويل الرقمي سهلة الاستخدام، يمكن لمستخدمي الخدمات المالية الرقمية المساعدة في إعلام وإقناع أقرانهم في القطاع الرسمي وغير الرسمي (الريفي) للاستفادة من الخدمات المالية الرقمية ، مما يؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الذين يستخدمون التمويل الرقمي مما يؤدي إلى زيادة الشمول المالي.

– من شأن التكنولوجيا المالية التصدي للتحديات الحرجة أمام تعزيز الاحتواء المالي والنمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي، وتسهل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (لوكونغا هيرادور،2017، ص:02).

– تستطيع التكنولوجيا المالية أيضا أن تسهم مساهمة كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر، ويمكنها تيسير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود.

– كما يمكن أن يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة. ولإطلاق هذه الإمكانات، ينبغي إجراء مزيد من الإصلاحات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي فضلا على تحسين بيئة الأعمال، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتوعية المالية (لوكونغا هيرادور،2017، ص:17).

ثانياً– سلبياً: من ناحية أخرى، يمكن أن يكون للتمويل الرقمي آثار سلبية على الشمول المالي حيث أن مقدمو خدمات التمويل الرقمي هم شركات تسعى للربح تستخدم التمويل الرقمي لتعظيم ربحيتها أو لتعظيم الفرص المربحة للشركات التابعة لمقدمي التمويل الرقمي، أي البنوك والمؤسسات المالية وغير المالية.

- يمكن لمقدمي خدمات التمويل الرقمي من الشركات استخدام تكتيك تسويقي أكثر قوة لإقناع العملاء من ذوي الدخل المرتفع والمتوسط باستخدام بنية أساسية أو منصة تمويل رقمية جديدة أو قائم واستخدام تكتيك تسويقي أقل قوة لإقناع العملاء ذوي الدخل المنخفض والفقراء استخدام المنصات الرقمية أو البنية التحتية الجديدة أو الحالية إذا كانوا يعتقدون أن الأخيرة لا تستطيع تحمل الرسوم المرتبطة ، مما يؤدي إلى انخفاض الشمول المالي للعملاء الفقراء وذوي الدخل المنخفض نظرًا لأن صافي العائد النقدي لمقدمي التمويل الرقمي أعلى مع ارتفاع و – العملاء ذوي الدخل المتوسط مقارنة بالعملاء ذوي الدخل المنخفض والفقراء.
- يمكن أن يكون التحيز في توفير التمويل الرقمي جغرافيًا لأن موفري التمويل الرقمي، استنادًا إلى تقييمهم الداخلي للمخاطر والذي قد يتغير من وقت لآخر ، يمكنهم اختيار الانسحاب أو التوقف عن تقديم خدمات التمويل الرقمي المحددة إلى المناطق الريفية عالية المخاطر. المناطق أو المجتمعات التي لا تمتلك البنية التحتية الداعمة للحفاظ على خدمات التمويل الرقمي المحددة، مما يؤدي إلى انخفاض الشمول المالي.
- يمكن إدخال التحيز التعليمي في تقديم الخدمات المالية الرقمية. إذا كانت القيمة النقدية الصافية لتوفير التمويل الرقمي للمجتمعات الفقيرة منخفضة للغاية ، يمكن لمقدمي التمويل الرقمي، بناءً على تقييم

الربحية، التركيز بشكل أقل على تقديم التمويل الرقمي للمجتمعات الفقيرة وغير المتعلمة التي لا تمتلك المعرفة المالية الأساسية لاستخدام وفهم التمويل الرقمي.

3. أثر التكنلوجيا المالية على الشمول المالي بالجزائر.

رغم بدايتها المتأخرة، تكتسب التكنولوجيا المالية في الوقت الحالي زخماً في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا يخفى على أحد الأثر البليغ الذي أحدثته في جميع المجالات على غرار القطاع المالي. حيث كان للثورة في قطاع الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات دوراً كبيراً في نمو حجم المعاملات المالية واتساع رقعة النفاذ والوصول للخدمات المالية خاصة في المناطق المستبعدة. وتوضح الجائحة أن زيادة رقمنة الخدمات المالية هي اتجاه عام سيستمر لعقود قادمة.

1.3 واقع التكنلوجيا المالية في الجزائر و استخداماتها:

تسارع نمو صناعة التقنيات المالية الحديثة خلال الثلاثة أعوام الأخيرة نظراً لما تقدمه من فرص للنفاذ إلى التمويل، وتوفير مجموعة من المنتجات والخدمات المالية الرقمية بكلفة وجهد أقل وكذلكُ مصممة بشكل يتناسب مع إحتياجاتُ مختلف شرائح المجتمع. كما إكتسبت زخماً دولياً كبيراً خلال عام 2020 بشكل عام وفي المنطقة العربية بشكل خاص، في أعقاب جائحة كورونا، من حيث تطور الأنظمة والتشريعات وحجم المعاملات والخدمات والمنتجات التي تم إستحداثها مع متطلبات عدم التلامس وتزايد الحاجة إلى تنفيذ المعاملات عن بعد (نوران يوسف، 2021، ص:02).

في هذا الاطار تبنت الجزائر العديد من السياسات والاصلاحات، من حيث تعزيز الإطار المؤسسي، واستحداث المختبرات التنظيمية، وإنشاء مراكز التقنيات المالية الحديثة، إضافةً إلى تنمية الأطر التنظيمية سواءًا من حيث استحداث أو تعديل البنية التشريعية لتنمية الإبتكارات المالية في إطار متوازن يحافظ على سلامة الصناعة المالية. حيث صدر القانون المتعلّق بالتجارة الإلكترونية في ماي 2018 والذي يسمح، على المدى المتوسط، بتواجد مكثف لمواقع التجارة الإلكترونية لقطاع السلع والخدمات وما ينتج عنه من استعمال واسع للدفع عبر الانترنت، حيث تم الترخيص، حتى نهاية ديسمبر ،2018 لـ27 سبعة وعشرون موقع للتجارة الإلكترونية تعمل في مجال الخدمات (بنك الجزائر،2019، ص: 103).

كما يُشار في هذا الاطار إلى توفر عدد من مقومات البنية التحتية الداعمة لتقنيات الدفع الإلكتروني من بينها إنشاء هيئة ضبط النقد الآلي (الإلكتروني)، واعتماد بنك الجزائر للآليات والمعايير المتعلقة ببطاقات الدفع الإلكتروني، وإنشاء هيئة للمقاصة ببنك الجزائر، إضافة إلى اعتماد البنوك على آليات الدفع الرقمي. ويُشار أيضاً إلى أنه على الرغم من وجود عدد من شركات التقنيات المالية في الجزائر، إلا أن نشاطها يقتصر على تصميم حلول وبرامج لفائدة المؤسسات المصرفية وبريد الجزائر من أجل توفير خدمات رقمية لعملائهم، فيما لا يُسمح لهذه الشركات وفق الإطار

القانوني والتنظيمي المعمول به حاليا العمل في مجال الدفع الإلكتروني (صندوق النقد العربي، يونيو 2020، ص:10). في هذا الاطار كشف الوزير الاول أن الحكومة الجزائرية سطرت برنامجاً عملياتياً يهدف إلى تسريع مسار عصرنة أنظمة الدفع، مشيراً الى سعيها لتوفير أكثر من 16 مليون بطاقة دفع في آفاق 2024 وضمان تزويد أكثر من مليون تاجر بأجهزة الدفع الإلكتروني وتوفير أكثر من 10 آلاف خدمة تجارية عن طريق الويب (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021). وفيما يلي استخدمات جهاز الصراف الآلي بالفترة 2016-2021.

الجدول رقم (01): نشاط السحب عبر الجهاز الآلي للفترة 2016-2021 **الوحدة (*) مليون دينار**

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اجمالي عمليات السحب	6868031	8310170	8833913	9929652	58428933	87722789
المبالغ الاجمالية لعمليات السحب (*)	98,82	126,39	136,23	164,16	1073,00	1728,93
التطور السنوي لمبالغ السحب	-	%27.89	%7,78	%20,50	%553,63	%61,13

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصاءات تجمع النقد الآلي giemonetique

يتضح من خلال الجدول أعلاه الارتفاع الكبير في نشاط السحب على جهاز الصراف الآلي خاصة في سنة 2020 بالتزامن مع جائحة كورونا والدفع أكثر نحو الصيرفة الالكترونية، حيث عرفت المبالغ الاجمالية تطوراً بمعدل 553,63% عن سنة 2019.

أما على مستوى منصات البيع فإن الإطار القانوني الداعم لحلول التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة جاء "قانون المالية لسنة "2020 الذي نص على ضرورة أن يقوم التجار بتوفير أدوات الدفع الإلكتروني ووضعها تحت تصرف المستهلكين، وذلك في مدة أقصاها 31 ديسمبر2020، كذلك هنالك نظام النقد الآلي (الإلكتروني) الذي يتضمن إجراءات تنظم نشاط الفاعلين في مجال النقد الإلكتروني. إضافة إلى ذلك، تشير المادة (27) من قانون التجارة الإلكترونية الصادر عام 2018 إلى إمكانية أن يتم دفع قيمة المعاملات التجارية من خلال منصات دفعٍ مخصصة لذلك حصريا من طرف البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر وبريد الجزائر، متصلة بمحطات الدفع الإلكتروني المختلفة عبر شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية. وإلزام كل متعامل اقتصادي وتجار التجزئة بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني للعملاء لتسديد ثمن مشترياتهم باستعمال حسابهم البنكي أو البريدي. كما تنص المادة (28) من القانون نفسه على وجوب تأمين موقع الإنترنت الخاص بالمورد الإلكتروني بمنصة الدفع بواسطة نظام التصديق الإلكتروني. كما تنص المادة (29) على خضوع منصات الدفع الإلكتروني لرقابة بنك الجزائر لضمان استجابتها لمتطلبات التشغيل البيني وسرية البيانات وسلامتها وأمن تبادل المعلومات طبقا للأحكام(صندوق النقد العربي، يونيو 2020، ص:16). وفيما يلي تطور عمليات الدفع عبر منصات البيع في الفترة 2016-2021:

الجدول رقم (02): نشاط الدفع عبر منصات البيع للفترة 2016-2021 الوحدة (*) مليون دينار

.	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اجمالي عدد عمليات الدفع	65501	122694	190898	274624	711777	2150529
المبالغ الاجمالية لعمليات الدفع (*)	444,50	861,77	1335,33	1916,99	4733,82	15113,24
التطور السنوي للمبالغ المدفوعة	-	% 93,87	% 54,95	% 43,55	%146,94	% 219,26

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصاءات تجمع النقد الآلي giemonetique

على غرار أجهزة الصراف الآلي عرفت منصات البيع هي الأخرى تطوراً ملحوظاً سنوياً كما يتضح من الجدول أعلاه، لاسيما في السنتين الآخيرتين حيث عرفت زيادة سنوية ملحوظة قدرت بـ 146,94 % و 219,26% على التوالي بما يعكس انتشار ثقافة الدفع الالكتروني لدى الباعة والأفراد على حد سواء.حيث كانت التطورات التكنولوجية الأخرى حاسمة لتطوير الخدمات المالية الرقمية. فقد مكّنت "الهوية الرقمية" – التي بدأت في الجزائر عام 2016 – المؤسسات المالية من التعامل مع العملاء بكفاءة في الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وغيرها من متطلبات "اعرف عميلك".

كما أتاحت التطورات الخاصة بواجهة برمجة التطبيقات المفتوحة لمقدمي الخدمات المالية الرقمية الوصول إلى البيانات من نظم عامة وخاصة مختلفة لزيادة السرعة وخفض تكلفة الخدمات المالية دون المساس بالسلامة والانتظام. كما أن الخدمات المالية الرقمية تتيح نماذج أعمال جديدة تماماً تخدم الفقراء. إذ تكتسب منصات التجارة الإلكترونية الضخمة أهمية كبيرة، مع دخول منصة جوميا إلى الجزائر للانضمام إلى المنصات المحلية مثل OuedKniss و Batolis و IdealForme. وقد استفاد مشغلو شركات الاتصالات من قدرة الخدمات المالية الرقمية على تسهيل المدفوعات وتقديم خدمات الدفع أولا بأول لخدمات الطاقة الشمسية والتأمين والإقراض (ديلور & بوبار، 2021).

والجدول أدناه يوضح تطور نشاط الدفع عبر الانترنت في الجزائر بالفترة 2016-2021.

الجدول رقم (03): نشاط الدفع عبر الانترنت للفترة 2016-2021 الوحدة (*) مليون دينار

.	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اجمالي عدد عمليات الدفع	7366	107844	176982	202480	4593960	7821346
المبالغ الاجمالية لعمليات الدفع (*)	15,00	267,99	332,59	503,87	5423,72	11176,47
التطور السنوي للمبالغ المدفوعة	-	%1686,6	%24,10	%51,49	%976,41	%106,06

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصاءات تجمع النقد الآلي gie-monetique

يتضح من الجدول أعلاه الارتفاع المحسوس لعمليات الدفع عبر الانترنت خاصة في السنتين الأخيرتين، وذلك راجع إلى التوجه الرسمي الجدي للدفع بهذا الاتجاه، في أعقاب جائحة كورونا والحاجة الماسة لتسوية المعاملات المالية للأفراد دون الاحتكاك والتواصل المباشر بينهم. وهو ما ترجمته الأرقام والاحصائيات.

فقد عرف الدفع عبر الإنترنت تحسناً ملفتاً، حيث ارتفع من 4,59 مليون عملية خلال سنة 2020 الى أكثر من 7,82 مليون عملية خلال سنة 2021، فاقت فيها المبالغ المتداولة 11 مليار دينار بعدما كانت تقدر بأكثر من خمسة (5,42) مليار دينار سنة 2020 بمعدل نمو سنوي قدره 106,06%.

2.3 اثر التكنلوجيا المالية على الشمول المالي بالجزائر:

قام تحالف الشمول المالي "Inclusion Financial of Alliance" بإعداد رابطة عمل لبيانات الشمول المالي والتي قامت بإجراء مبادرة لوضع مجموعة من الأبعاد لقياس الشمول المالي حيث تم تصميم هذه الرابطة من قبل صناع القرار حتي تكون مرنة وملبية للاحتياجات الخاصة بكل بلد ولكنها بنفس الوقت تسمح بإجراء المقارنة والقياس بين البلدان. كما تم الاقرار بالدور الرئيسي للشمول المالي، كعنصر أساسي في مكافحة الفقر، وتحقيق التنمية الشاملة، وأدى ذلك إلى زيادة التركيز على سياسات ومبادرات الشمول المالي. ومن ثم تم الخروج ببيانات موثوقة حول أبعاد وقياس الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة حيث اتفق أعضاء الرابطة العالمية من اجل الشمول المالي (GPFI) في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده عام 2012م على تقديم توصية تشمل ثلاثة مؤشرات وأبعاد رئيسية للشمول المالي وهي(عجور 2017 ص:11):

- الحصول على لخدمات المالية.
- استخدام الخدمات المالية .
- جودة المنتجات وتقديم الخدمات المالية.

والجدول أدناه يوضح ملخصاً لكل بعد ومؤشرات قياسه.

الجدول (04)- أبعاد الشمول المالي ومؤشراته

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول للخدمات المالية المصرفية	– عدد الفروع مصارف لكل 100الف بالغ – عدد أجهزة الصراف الالي لكل 100 الف بالغ – عدد وكلاء مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني لكل 100 الف بالغ – عدد منافذ او وكل الهاتف النقال لكل 100الف بالغ – عدد نقاط الخدمة أو البيع (POS) لكل 100 الف بالغ – عدد بطاقة السحب الآلي لكل 1000بالغ.
استخدام خدمات مالية ومصرفية	– عدد حسابات الإيداع لكل 1000 من البالغين – عدد القروض لكل 1000 من البالغين – عدد القروض المستحقة لكل 1000من البالغين – عدد حاملي بوليصة تامين لكل 1000من البالغين – عدد المعاملات غير النقدية (شيكات الإلكترونية ، بطاقات الائتمانية ، النقود الالكترونية) لكل 1000 من البالغين. – نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم. – نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب ائتمان منتظم. – عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000من البالغين. – عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد. – عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
جودة الخدمة	– نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر. – نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلل سنة مضت. – نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية. – نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية. – عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع. – ما هو عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

المصدر: (عجور2017 ص:17)

بناءاً على المعطيات بالجدول أعلاه سنحاول عرض أهم مؤشرات الشمول المالي المتاحة بالجزائر، ويكون تقييمنا للشمول المالي بالاعتماد على البيانات المتاحة من البنك المركزي الجزائري وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالفترة 2004-2020.

أولاً– الوصول للخدمات المالية: يشير بعد الوصول الى الخدمات المالية الى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية. ولدينا مؤشرين متاحين هنا هما على التوالي عدد فروع البنوك وعدد ماكينات الصرف الآلي لكل 100 ألف بالغ، والشكل أدناه يوضح تطورهما في الفترة 2004-2020.

الشكل رقم (01): تطور عدد فروع البنوك وعدد ماكينات الصرف الآلي بالجزائر لكل 100 ألف بالغ

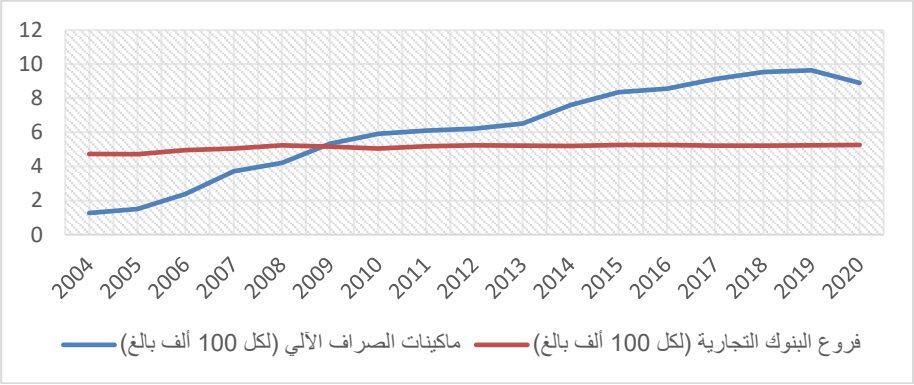

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع

data.albankaldawli.org/indicator

ويتضح من الشكل اعلاه الثبات النسبي لفروع البنوك التجارية والارتفاع المحسوس لعدد ماكينات الصرف الآلي، خاصو بعد سنة 2009 بما يعكس التوجه الرسمي نحو عصرنة الجهاز المصرفي والخدمات المالية والاعتماد على التكنلوجيات الحديثة في هذا المجال.

ثانياً– استخدام الخدمات المالية: ويشير بعد استخدام الخدمات المالية الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة، ولدينا مؤشرين متاحين هنا هما على التوالي عدد حسابات الودائع وعدد المقترضين في/ومن البنوك التجارية والشكلين أدناه يوضحان تطور كل مؤشر بالفترة 2004-2020.

الشكل رقم (02): تطور عدد المقترضين من البنوك التجارية بالجزائر لكل 100 ألف بالغ

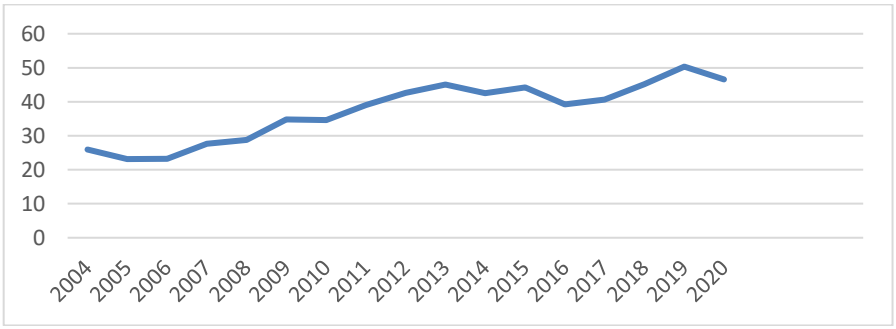

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع

data.albankaldawli.org/indicator

يتضح من الشكل أعلاه التطور السنوي لمؤشر عدد المقترضين بمتوسط سنوي قدره 4.16% سنوياً يعكس الدور الأكبر للقطاع المصرفي في توفير الخدمات المالية للأفراد، واتساع الشريحة المستفيدة من النفاذ واستخدام الخدمات المالية.

أما المؤشر الثاني لاستخدام الخدمات المالية فهو نسبة الإيداع بالبنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)

الشكل رقم (03): تطور عدد الودائع بالبنوك التجارية بالجزائر لكل 1000 بالغ

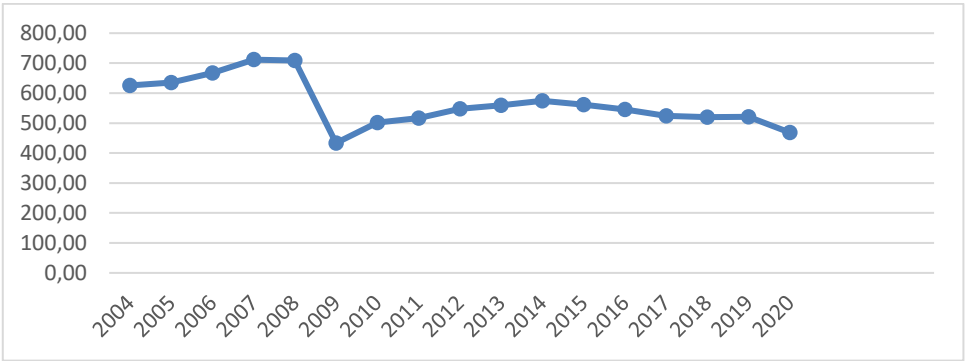

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي على الموقع

https://data.imf.org

يتضح من الشكل أعلاه أن هذا المؤشر عرف عدة تغيرات، حيث شهد استقراراً نسبياً بالفترة 2004-2008 ثم شهد انخفاضاً كبيراً في سنتي 2008 و 2009 بحوالي 40% ثم عاد ليستقر بعدها ويشهد تذبذباً صعوداً ونزولاً ولكن بمعدلات اقرب ما تكون للاستقرار.

ثالثاً–جودة الخدمات المصرفية: بعد الجودة في الشمول المالي ليس بعداً واضحاً ومباشراً حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة الى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، لاسيما ما تعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتيسير وصولها إلى القنوات الرسمية للتمويل. وفي هذا البعد لدينا مؤشر عدد الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها

حسابات مالية رسمية.والجدول أدناه يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك حسابات مالية رسمية في الفترة 2012-2021.

الجدول (05)-تطورعدد المؤص م التي تمتلك حسابات مالية رسمية ونسبة قروض القطاع الخاص 2012-2021.

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك حسابات مالية رسمية	القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من إجمالي القروض
2012	687 386	52,38%
2013	747 934	52,77%
2014	820 738	47,99%
2015	896 811	49,31%
2016	1 014 075	50,02%
2017	1 060 289	51,44%
2018	1 093 170	50,44%
2019	1 171 945	غ م
2020	1 209 491	غ م
2021	1 267 220	غ م

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشريات وزارة الصناعة والمناجم، وتقاريربنك الجزائر

يتضح من الجدول أعلاه ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك حسابات مالية رسمية، بمتوسط زيادة سنوية قدرها 7,08% يعكس الدعم الرسمي لهذه المؤسسات وكذا التسهيلات الكبيرة التي تحصل عليها. ويتضح ذلك جلياً من نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص والذي تشكل فيه هذه المؤسسات النصيب الأكبر. حيث تصل النسبة إلى النصف في أغلب السنوات.

4. الخاتمة:

بدأت التطورات السريعة التي تشهدها التكنولوجيا المالية تُحْدِث تحولاً في المشهد الاقتصادي والمالي، مما يتيح فرصاً واسعة النطاق ويزيد المخاطر المحتملة في آن واحد. وتستطيع التكنولوجيا المالية دعم النمو الممكن والحد من الفقر عن طريق تعزيز التطور والشمول الماليين والكفاءة في إتاحة الخدمات المالية — لكنها قد تجلب مخاطر على المستهلكين والمستثمرين، وعلى الاستقرار والنزاهة الماليين بصورة أوسع. وهو ما تجلى في حرص السلطات الوطنية على تعزيز المنافع المحتملة من التكنولوجيا المالية وتخفيف مخاطرها الممكنة.

من خلال ما تم تناوله في البحث يمكن التوصل للنتائج التالية:

– يشكل الاقتصاد الرقمي عنصراً ضرورياً في التغلب على المعوقات التي طالما حالت دون تحقيق الشمول المالي عبر نطاق واسع من الخدمات المالية؛

– شهدت الجزائر تطوراً ملحوظاً في استخدامات التكنلوجيا المالية، ويرجع ذلك للاهتمام البالغ التي أولته السلطات لهذا الجانب، ولأهميته في عصرنة القطاع المالي.

– أخذ بنك الجزائر مسألة الشمول المالي كهدف أساسي لتنمية النشاط المصرفي وكأداة فعالة للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال إشراك الاطراف الفاعلة لاسيما البنوك والمؤسسات المالية، من خلال المساهمة بفعالية في تمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– عرفت الجزائر تحسناً ملحوظاً في مؤشرات الشمول المالي لاسيما مؤشرات الوصول للخدمات، من خلال ارتفاع عدد الصرافات الآلية وعدد البطاقات البنكية واتساع حجم الخدمات المالية الالكترونية. الأمر نفسه بخصوص مؤشرات استخدام الخدمات المالية وجودة الخدمات.

وفي هذا الاطار نتقدم بالتوصيات التالية:

– دعم التكنولوجيا المالية لتشجيع الشمول المالي وتطوير الأسواق المالية من خلال التغلب على التحديات المتعلقة بمدى انتشارها ومعلومات العملاء والجدوى التجارية، ومن خلال تحسين البنية التحتية.

– ينبغي أن تكون قضايا التكنولوجيا المالية جزءاً من استراتيجيات وطنية للشمول المالي ومحو الأمية المالية والرقمية، مع تشجيع تبادل المعرفة بين الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، وغيرها من الأطراف المعنية.

– الانفتاح على المزايا المأمولة من التكنولوجيا المالية بتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي واسع النطاق، من خلال زيادة إتاحة الخدمات المالية والشمول المالي، وتعميق الأسواق المالية، وتحسين أنظمة المدفوعات وتحويلات العاملين عبر الحدود.

– تمكين التكنولوجيات الجديدة من تحسين تقديم الخدمات المالية من خلال تيسير إقامة البنى التحتية التأسيسية، وتعزيز فرص الاستفادة منها على نحو مفتوح وبتكلفة معقولة، وضمان وجود بيئة من السياسات الداعمة. وتتضمن البنى التحتية التأسيسية وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية، إلى جانب البنى التحتية الرقمية والمالية.

– تطويع الإطار التنظيمي والممارسات الرقابية لمتطلبات تطوير النظام المالي على نحو منظم وتأمين استقراره وتسهيل الدخول الآمن للمنتجات والأنشطة الجديدة والوسطاء الماليين الجدد؛ وتدعيم الثقة والاطمئنان؛ والاستجابة للمخاطر.

5. قائمة المراجع:

1– باللغة العربية:

- اتحاد المصارف العربية، (أكتوبر 2019) تقرير التكنولوجيا المالية: التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي، العدد 467 ، متاح على الموقع: https://uabonline.org/ar تاريخ الاطلاع: 18.05.2022.
- التمويل الرقمي: تمكين الفقراء عبر التكنولوجيا الجديدة، 2014/10/04، متاح على الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2014/04/10/digitalfinance-empowering-poor-new-technologies، تاريخ الاطلاع: 2022/04/28.
- لينوتو لوكونغا & سيباستيان هيرادور. تقرير أفاق الاقتصاد الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي، الو,م,أ أكتوبر 2017، متاح على الموقع: https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/REO/MCD-CCA/2017/October/MENAP/Arabic/MCDREO1017-Arabic.ashx
- دوروثي ديلور & إيزابيل بوبار (2021/22/02)، كيف يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تتيح مساراً نحو الانتعاش الاقتصادي في الجزائر، مدونات البنك الدولي، متاح على worldbank.org/ar تاريخ الاطلاع: 2022/05/10.
- عجور حنين محمد بدر، (2017) دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك – الإسلامية العاملة في قطاع غزة) رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية غزة.
- نوران يوسف، أبريل 2021، مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية (FinxAr) (المنهجية والنتائج)، صندوق النقد العربي،أبو ظبي.
- بنك الجزائر، (2018 & 2017 & 2016 & 2015) تقارير: التطور الاقتصادي والنقدي. متاحة على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/
- صندوق النقد العربي، (يونيو 2020)، تقرير مرصد "التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية"، متاح على الموقع: https://www.amf.org.ae/ar/publications/
- وكالة الأنباء الجزائرية APS (2021)، الدفع عبر الانترنت : التوقيع على اتفاقية للتشغيل البيني بين المنصتين النقديتين لبريد الجزائر و البنوك، https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/118676-2021-12-23-13-42-01 تم الاطلاع بتاريخ: 2022/04/29.
- نشريات وزارة الصناعة والمناجم، على الموقع www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique تاريخ الاطلاع: 2022/05/17.

2- باللغة الأجنبية:

- KAGAN, J. (2020, August 27). Financial Technology – Fintech, Retrieved April 27, 2022, from https://www.investopedia.com/terms/f/fintech.asp.
- Peterson K. Ozili, (2018), Impact of digital finance on financial inclusion and stability, Borsa Istanbul Review, Volume 18, Issue 4 .